

لائحة المرأة والأسرة

يعرب المؤتمر عن فخره واعتزازه بما بلغته المرأة التونسية من مكانة متميزة في عهد التغيير المبارك، ويؤكد العزيمة القوية التي تحدو المرأة التجمعية لمواصلة المسيرة الموقفة لبلادنا والمساهمة في كسب تحديات المرحلة بقيادة الرئيس زين العابدين بن علي الذي دعم أركان مجتمع التقدم والحدّثة، وجعل من تكريس حقوق المرأة والارتقاء بمساواتها مع الرجل إلى مستوى الشراكة الفاعلة بينهما قناعات ثابتة في مشروعه الإصلاحية، مرسخا بذلك رؤية حضارية تعتبر المرأة عنصرا أساسيا ولازما في التنمية الشاملة، وحصنا منيعا ضد التيارات الرجعية والتخلف، ووجها من وجوه الحدّثة، وعاملا فاعلا للرفي بالمجتمع المتضامن والمتآزر.

يؤكد المؤتمر أن نجاح بلادنا في التوفيق بين مقومات هويتنا الحضارية ومقتضيات الحدّثة، بوا المرأة منزلة الشريك الكامل في تصريف شؤون الأسرة والمجتمع، وجعل منها قوة دفع إلى الأمام، وطرفا رئيسيا في ترسيخ الفكر المستنير وتفعيل دور المجتمع المدني وتكريس الديمقراطية والحكم الرشيد.

يثمن المؤتمر ما بادر به سيادة الرئيس غداة التغيير من تثبيت مجلة الأحوال الشخصية كمكسب تاريخي يرفي إلى مستوى الثوابت الوطنية، وأدرج مبادئها في الدستور وعمل بكل حرص على حمايتها وتطويرها وإثرائها بما جعل منها مقوما جوهريا للنظام الجمهوري، وعلامة حضارية مضيئة في مسيرة البناء الديمقراطي وفي المشروع المجتمعي لتونس التغيير.

يسجل المؤتمر بكل اعتزاز مشاركة المرأة الفعلية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما كرّس حقوقها وواجباتها في إطار رؤية سياسية واضحة، وإرادة ثابتة من لدن سيادة الرئيس جعلت

من حقوق المرأة لا يتجزأ من حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها وتكاملها وترابطها.

يبارك المؤتمر قرار سيادة الرئيس زين العابدين بن علي بالمصادقة على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وهو شاهد آخر على توجه تونس الثابت نحو الانخراط في جميع المواثيق الدولية والاتفاقيات الأممية الهادفة إلى تعزيز حقوق الإنسان بشكل عام وحقوق المرأة بشكل خاص.

ينوّه المؤتمر بما يحدو سيادة الرئيس زين العابدين بن علي من عزيمة راسخة لتوفير العوامل الملائمة للمحافظة على توازن الأسرة وتطوير وظائفها التربوية والاقتصادية والاجتماعية إيماناً من سيادته بأن مصلحة المجتمع تكمن في تماسك الأسرة ووحدتها.

ويوصي المؤتمر باعتماد برامج تربوية وثقافية ترسخ قيم التعاون في الاضطلاع بشؤون الأسرة بين الرجل والمرأة منذ المراحل الأولى للتعليم.

وإذ ينوّه المؤتمر بالمنزلة الرفيعة للمرأة في الحياة السياسية وبتقلدها مناصب هامة في صلب مؤسسات الدولة وبحضورها الفاعل في المؤسسات الدستورية وفي مختلف الهياكل والمجالس الاستشارية وفي هياكل التجمع الدستوري الديمقراطي، فهو يشيد بالنظرة التقدمية لسيادة الرئيس للمرأة كقوة دفع لمسيرة التطور والرقى وكعنصر محوري في بناء مجتمع متوازن متشعب بقيم الاعتدال والتضامن، تخلّصت فيه المرأة من الإقصاء والنظرة الدونية إلى قدراتها ومن عقليات الرجعية والتخلف والظلامية.

يسجّل المؤتمر بكل فخر واعتزاز إن حضور المرأة في مستوى الهيئات المنتخبة فاق اليوم 25 %، وهي مؤهلة بفضل ما اقره سيادة الرئيس زين العابدين بن علي للرفع من هذه النسبة إلى 30% على الأقل

في قوائم التجمع الدستوري الديمقراطي للانتخابات التشريعية والبلدية المقبلة وفي قوائم نواب المؤتمر واللجنة المركزية.

وإذ يثمن المؤتمر ما وفره التجمع للمرأة من تكوين سياسي متميز ومن فرص للمشاركة في الأكاديمية السياسية وفي الندوات، فهو يؤكد أهمية دعم انخراط المرأة في العمل السياسي باعتباره الطريق الأمثل لمزيد إثراء رصيد التجمع من خبرات وكفاءات نسائية عالية متمرسة على العمل السياسي وإضفاء نقلة نوعية على القيادات النسائية في مختلف المستويات.

ويسجل المؤتمر بكل فخر اقتحام المرأة التونسية في الداخل والخارج مختلف مجالات العمل الجمعياتي وإسهاماتها في بعث العديد من الجمعيات ذات الاهتمامات المتنوعة مما أثرى تجربتها ووسّع دائرة مشاركتها في الحياة العامة.

يوصي المؤتمر بمزيد ترسيخ الثقافة الجمعياتية لدى المرأة وبإحكام التوزيع الجغرافي للجمعيات النسائية في المناطق الريفية والإحياء ذات الكثافة السكانية بما يساعد على مزيد اندماج المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما يوصي بدعوة النخب النسائية التجمعية والكفاءات الوطنية إلى مزيد الإقبال على العمل الجمعياتي وحث الفتاة التجمعية بالخصوص على الانخراط فيه وتفعيل دور الجمعيات التونسية المهمة بشؤون المرأة ومساعدتها على الترابط مع المنظمات الدولية والإقليمية والأممية.

وإذ يستحضر المؤتمر التحديات الاقتصادية العالمية وما أفرزته من رهانات في مستوى المنافسة وارتفاع أسعار الطاقة والمواد الأولية والأساسية، فإنه يؤكد الدور الطلائعي للمرأة لتجسيم خيارات بلادنا في وقاية اقتصادنا الوطني من التأثيرات السلبية للعولمة والاستفادة من عواملها الايجابية بتنويع القاعدة الاقتصادية وبناء اقتصاد المعرفة ودعم

التصدير واستقطاب الاستثمارات الخارجية وتثبيت مقومات التنمية المستدامة والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية الهائلة التي توفرها منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي.

يوصي المؤتمر بترسيخ ثقافة المبادرة لدى المرأة التونسية وتشجيعها على اقتحام ميدان البحث العلمي والتجديد التكنولوجي وصناعات الذكاء.

يؤكد المؤتمر أهمية تكثيف الحملات التحسيسية لفائدة الأسرة حول ترشيد استهلاك الطاقة والمواد الأساسية والمحافظة على المياه والتأكيد على دور الأم في تبني نمط حياة يتفادى التبذير داخل الأسرة ويساهم في تكريس سلوك استهلاكي رشيد.

يؤكد المؤتمر أهمية دور المرأة في تطوير الوعي بأهمية التكوين المهني والعمل على ترغيب أبنائها في التوجه إلى الاختصاصات المهنية بما يساهم في دعم التشغيلية وتوسيع فرص العمل أمام الشباب.

يثمن المؤتمر القرار الريادي لسيادة الرئيس زين العابدين بن علي بتمكين المرأة من العمل نصف الوقت وتقاضي ثلثي الأجر مع المحافظة على حقوقها كاملة في التقاعد والتغطية الاجتماعية لمساعدتها على التوفيق بين واجبات الأمومة ومقتضيات الحياة المهنية ويدعم دورها الاقتصادي والتربوي في البلاد.

وإذ يبارك المؤتمر النقلة النوعية التي شهدتها وضعية المرأة والأسرة الريفية منذ التغيير بفضل مبادرة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي بوضع خطة عمل وطنية لفائدتها وإحداث جائزة رئاسية للنهوض بالمرأة الريفية وما تم إقراره لفائدتها من برامج إضافية لمزيد إدماجها في المسار التنموي ومنحها فرصا أكبر للاستفادة من مختلف الآليات الهادفة إلى تفعيل أدوارها الاجتماعية والاقتصادية، فإنه يؤكد أهمية دور المرأة الريفية في ضمان توازن الوسط الريفي بمختلف مكوناته ويوصي بالتعمق

في مظاهر الانقطاع المدرسي المبكر في الأوساط الريفية لحماية الفتاة الريفية من الارتداد إلى الأمية ومساعدتها على تطوير أنشطتها الاقتصادية حسب خصوصيات المنطقة التي تتواجد بها وتفعيل برنامج إعادة هيكلة مراكز التكوين المهني للفتاة الريفية بما يتيح فرص اندماجها الاقتصادي والعمل على دعم حصتها في الانتفاع بنظام القروض الصغيرة التي تسندها الجمعيات التنموية لتطوير موارد الرزق للأسرة الريفية.

وإذ يؤكد المؤتمر ان الأسرة والمرأة في الخارج هي سند للتنمية وطرف فاعل في المحافظة على هوية أفراد الجالية وربط جسور التواصل مع الوطن ورافد حيوي يسند إشعاع بلادها وسمعتها، فهو يثمن الرعاية الموصولة والإحاطة الشاملة والمتجددة والإجراءات والحوافز الخصوصية التي أقرها سيادة الرئيس للمرأة والأسرة التونسية بالخارج منذ التغيير بما ساعدها على الاندماج في مجتمع الإقامة والتأقلم مع الثقافات والحضارات الأخرى.

كما يؤكد المؤتمر أهمية دور الأسرة التونسية خارج الوطن في ترسيخ الهوية الوطنية لدى الأجيال الناشئة وحمايتهم من مخاطر الانحراف والتطرف، ويوصي بضرورة مواصلة العمل على مؤازرة الأسرة والمرأة في الخارج خصوصا في تنشئة الأجيال الجديدة بشكل متوازن يضمن الاندماج في مجتمع الإقامة وتأسيس القيم الجوهرية للهوية الوطنية.

يوصي المؤتمر بالعمل على تأهيل فضاءات المرأة والأجيال الجديدة وإثراء أنشطتها لتساهم في توازن الأسرة في الخارج وتماسكها.

يسجل المؤتمر بكل فخر إقبال المرأة التونسية بتميز واقتدار على المساهمة في رفع تحدي إرساء مجتمع المعرفة، ويثمن عاليا الخيارات الحضارية والسياسات الرائدة التي انتهجتها تونس التغيير في مجال دعم تعليم المرأة ومراهنة سيادة الرئيس زين العابدين بن علي على كفاءتها وعلى قدراتها وعلي ما تقدمه من إضافة متميزة في مجال إرساء اقتصاد

المعرفة، وهو ما تترجمه المستويات المشرفة لنسب تدرس الفتيات وتطور حضورها في مختلف المراحل التعليمية والاختصاصات العلمية الدقيقة.

يتمن المؤتمر مبادرات سيادة الرئيس لتمكين المرأة والأسرة التونسية من الثقافة الرقمية عبر برنامج الحاسوب العائلي وتيسير إجراءات وكلفة الارتباط بشبكة الانترنت وتعميم الربط بهذه الشبكة على كافة المؤسسات التربوية والتعليمية والتكوينية ويوصي بمزيد التشجيع على بعث الجمعيات النسائية الناشطة في مجال نشر الثقافة الرقمية وإرساء برنامج وطني لتعليم الإعلامية خاصة لفائدة المرأة الريفية صلب برنامج تعليم الكبار قصد الحدّ من الفجوة لتزويد العائلات المعوزة بالحواسيب بما يعطي الفرصة لأفرادها للانخراط في مجتمع الثقافة الرقمية.

ولما كان للمرأة دور أساسي في نشر قيم التسامح والاعتدال والوسطية ومقاومة الكراهية والتطرف الفكري والتعصب، فإنّ المؤتمر يوصي بدعم البرامج الهادفة إلى ترسيخ الحوار مع الآخر ونشر ثقافة الاعتدال وقبول الرأي المخالف ونبذ ثقافة العنف والإقصاء والتهميش لتربية أجيال المستقبل على أفضل القيم والمبادئ وبتعزيز دور المرأة التربوي في الأسرة وخارجها لإنجاح هذه البرامج.

يوصي المؤتمر بالعمل على مواصلة الجهود لتغيير الصورة النمطية للمرأة عبر تقديم مشهد إعلامي حداثي يعطيها المكانة المجتمعية التي هي جديرة بها.

وإذ يمثل التطرف والإرهاب سلوكا منافيا لكلّ المعايير الأخلاقية والدينية والاجتماعية والحضارية، وآفة تهدّد الأمن والاستقرار، يؤكّد المؤتمر ما يحدو المرأة التجمعية من إرادة ثابتة على أن تكون حصنا منيعا أمام التطرف فكريا وسلوكا، تحمي قيم الجمهورية، وتتصدّى لكل أشكال الانغلاق والمغالاة والتعصب، وان تكون متجذرة في هويتها

التونسية، متشبّثة بقيمها الإسلامية المستنيرة، ومتفتّحة على الحداثة وواعية كلّ الوعي بنبل رسالتها في تاطير الناشئة وإذكاء روح المواطنة لديهم وتنمية تعلقهم بتونس والوفاء لها.

ويجدد المؤتمر تأكّيده ان الشراكة والمكاسب والحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمرأة، قد أصبحت رصيذا حضاريا، ومكسبا لا جدال فيه، وأنّ تحديات المرحلة الراهنة تدعونا إلى تخليص المجتمع بما بقي من رواسب تعيق مساهمة المرأة في ترسيخ المشروع المجتمعي الذي أسّس له سيادة الرئيس زين العابدين بن علي في نطاق رؤية استراتيجية تعتبر المرأة عنوانا للحداثة ولبنة أساسية في التنمية.